

السرقية العلمية و ميثاق أخلاقيات مهنة التعليم العالي.

Scientific plagiarism and the ethical charter of the higher education profession.

نورة عامر *

جامعة أم البواقي- bailassan19@gmail.com

تاريخ القبول: 2021/06/11

تاريخ الإرسال: 2021/05/27

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى تناول موضوع حساس وخرج نوعا ما والمتمثل في السرقية العلمية التي تستهدف مصداقية الدراسات والأبحاث الأكاديمية وتُنسب الى غير مُنجزها من الباحثين، علماً أنّ هذه الظاهرة مستفحلة في الجزائر على غرار بقية الدول العربية، غير أنّ المفارقة ربما تكمن في انتهاج بعض الطرق والآليات لصدها ومواجهتها، وسنقوانين تجرّم هذه الممارسة، ونهدف عبر هذا المقال الى مناقشة الموضوع من خلال توضيح نقطتين أساسيتين أولاهما تخص السرقية العلمية بتحديد إطارها المفاهيمي، وتوضيح أهم أشكالها أو أنواعها، وما يترتب من آثار جراء السرقية العلمية، مع عرض أهم السبل والتقنيات (برمجيات) المعتمدة للحدّ منها والتعليق على القرار الوزاري الذي يهدف الى الوقاية من السرقية العلمية، أمّا النقطة الثانية وهي إثراء لما سبق وتتمثل في عرض لملف أخلاقيات مهنة التعليم العالي كسند قانوني يرافق ويلزم الأمانة العلمية التي قد تُنتهك بفعل السرقية.

الكلمات المفتاحية: السرقية العلمية؛ الأمانة العلمية؛ أخلاقيات مهنة التعليم العالي.

Abstract:

This research paper aims to address a sensitive and somewhat critical subject represented in scientific plagiarism that targets the credibility of studies and academic research and is attributed to unaccomplished researchers, knowing that this phenomenon is endemic in Algeria, such as the rest of the Arabs. country, but the paradox may lie in the adoption of certain methods We aim through this article to discuss the subject by clarifying two basic points, the first of which is related to scientific plagiarism by defining its conceptual framework, and by clarifying its forms or most important types, and the consequences of scientific theft, while presenting the most important methods and techniques (Programs) adopted to reduce them and commenting on the ministerial decision to prevent scientific theft. As for the second point, which is to enrich the foregoing, it is to present the file on the ethics of the profession of higher education as a legal document accompanying and accompanying the scientific integrity likely to be violated by the act of theft.

Keywords: scientific plagiarism; scientific trust; higher education ethics.

مقدمة:

يُقاس تقدم الدول بإنجازات البحوث العلمية في مختلف التخصصات وما يخدم منها الأهداف العامة لسياسات الدول، وتتسابق الأمم وتتسارع في الرقي العلمي والتكنولوجي وتهتم لتوظيف الاكتشافات بما يناسب خلفياتها المجتمعية والفكرية، ولأجل ذلك تجدها قد أولت اهتمامًا بالغًا للبحث العلمي وخصصت له ميزانيات مالية ضخمة تحت رقابة عالية النزاهة تسهر على التسيير الحسن والمنطقي لمدخرات البحث العلمي، ولم يكفها الاستثمار التجهيزي لمتطلبات البحث العلمي من معاهد ومخابر دائمة الانتاج والعطاء، بل اجتهدت الى حد كبير في ترشيد سياسات البحث العلمي بِسَنَ قوانين وأسس متينة تجعل من البحث العلمي قَدَاسَةً لا يُسمح بالمساس بها، وهنا نتحدث عن مفهوم الأمانة والإخلاص العلمي، فقد عكفت تلك الدول على تثبيت مبادئ قيمة تخص الملكية العلمية والفكرية، في مختلف حقول المعرفة وحاربت وبشدة السرقة العلمية التي تنخر مصداقية البحث العلمي.

غير أنّ المتمعّن في حال البحث العلمي في الجزائر وسائر الدول العربية يجد العكس تمامًا فبالرغم من قلة الإمكانيات والموارد المالية وضعف التجهيز؛ حيث يئن قطاع البحث العلمي ويعيش نكساته من جُلّ الجبهات، فالمخابر ضعيفة وقليلة وتكاد تنعدم، والمداخل المخصصة للبحث العلمي لا تغطي كل احتياجات القطاع، بالإضافة الى الخروقات المفتعلة لقانون أخلاقيات مهنة التعليم العالي التي من أولوياتها النزاهة العلمية.

فقد باتت السرقة العلمية متفشية في الأوساط الأكاديمية، ولعل ذلك الباحث الممارس لهذا السلوك إنّما كان فيما مضى طالبًا لكنه لم يُلقن جيدًا أسس الاقتباس والنقل المشروع للمعلومات والبيانات، وتلكم معضلة كبرى لكننا أَلَفْنَا عدم الاهتمام بها، في غالبية الكليات والتخصصات يُمنح الاهتمام بالدرجة الأولى الى حجم المعلومات التي تدرّس للطالب مع متابعة مدى استكمال المنهاج أو البرنامج السنوي لكل مقياس، في حين يُغيب الاهتمام بتلقين المبادئ الجوهرية لأخلاقيات البحث العلمي، كما تُهمش أساليب الاقتباس للمعلومات والطرق المشروعة لنقل المعلومات والتوثيق بها، وتكتفي الجامعة عبر المقاييس المسندة للأساتذة بتدريس منهجية البحث العلمي كأى مقياس آخر دون الأخذ بعين الاعتبار الجانب الأخلاقي الذي من المفروض أن يُلقن للطالب والهدف منه الرفع من حس المسؤولية العلمية وعدم تسطيح الأهداف النبيلة للبحث العلمي والتي أهمها النزاهة والإخلاص العلمي، وعدم اختلاس أو إنتحال منجزات الغير، وتوعيته بخطورة هذه الممارسة وتنويهه الى العقوبات المُنَجَرّة عنها، فقد يمارس الطالب والأستاذ الباحث شكلا من أشكال السرقة العلمية بغير دراية، سواء كان السبب جهلا بذلك أو محاولة لاستغلال الهيئات واللجان العلمية التي لا تُولي أهمية لانتحال أعمال الغير، وليست لها من الإمكانيات ما يُحوّل لها حق الكشف وتحديد مواطن الاختلاس أو الغش العلمي أو الفكري.

1- الإشكالية:

لقد تزايدت وتيرة السرقة العلمية بتوافر المعلومات على شبكة الأنترنت وباتت متاحة للجميع، الشيء الذي سمح للكثيرين أن يتطاولوا على أبحاث غيرهم خارج حدود الوطن وربما مرد ذلك قناعتهم بصعوبة وطول المدة الزمنية حين اكتشاف سرقتهم، وكثيرة هي الأبحاث التي أنجزت في دول شقيقة أو عربية كان باحثوها الأصليون قد طبقوا دراساتهم تلك في إحدى الولايات أو المحافظات مكلفة لهم اتعابًا

جسدية وفكرية وربما مالية، لكن وبسبب غياب الرقابة العلمية نُسبت الى باحثين آخرين وصوليين قرروا أن ينتهجوا الخيانة أو السرقة العلمية طريقاً لهم؛ فغيروا اسماء البلدات والمحافظات وطبعوا اسم البلد ظناً منهم أنهم لن يُكشف أمرهم والسبب هو افتقار الجامعات والهيئات النشر للآليات التكنولوجية المعدة لهذا الشأن.

الآن وأمام التطور العلمي للتكنولوجيات فقد أوجدت كبرى الجامعات العالمية وبمخابرها برمجيات وطرائق أكثر تكنولوجية باتت تسمح بالكشف عن الانتحال أو السرقة العلمية للمستندات العلمية كنصوص أو مقالات صور أو أشكال وحتى المخططات، وكثيرة جداً تلك المتوافرة على شبكات الأنترنت؛ منها ما هو مجاني ومتاح للأفراد والمؤسسات والشركات ومنها ما هو حكر على منتجها ويمكن اقتناؤها بمقابل مبالغ مالية قد تفوق أحياناً امكانيات الباحثين والمؤسسات التعليمية، كما وأنَّ جُل تلك البرمجيات أول ما أُسست كانت باللّغة الانجليزية أو اليابانية والفرنسية، لكن فيما بعد تم إحداث نسخ عديدة وعُملت على بقية لغات العالم ومنها اللّغة العربية، كما وأن تلك التقنيات توسعت مجالاتها بشكل رائع لتشمل كفايات الكشف عن السرقة العلمية حتى للنصوص الأدبية ومجالات العلوم الانسانية والاجتماعية ولم تعد حكراً على العلوم التطبيقية والدقيقة.

وأمام ما تشهده الساحة العلمية المحلية(الجزائر) من إعلانات فضحية تخص النهب والسرقة العلمية التي طالت أطروحات الماجستير والدكتوراه وتجاوزت المقالات العلمية، هذه الظاهرة التي شهدتها عدة جامعات وطنية ولمدة من الزمن جعلت من البحث العلمي يفقد جزءاً معتبراً من مصداقيته ويتهاوى الى درجات دنيا من الاعتبار الاجتماعي والأخلاقي، وبات لزاماً التنويه الى هاته الممارسات والعمل للحد منها، وفي هذا المضمار سعت الوزارة الوصية وهي وزارة التعليم العالي الى سن قوانين محددة تتعلق بأخلاقيات مهنة التعليم العالي ولاسيما الشق الخاص بالأمانة العلمية وحددت كيفية الاقتباس والتوثيق العلمي، كما قامت بتخصيص موارد مالية لكل الجامعات لاقتناء وتجهيز المكتبات الجامعية بمختلف البرمجيات الكفيلة بالكشف وتحديد نسبة السرقة لكل الأعمال المقدمة سواء من طرف الطلبة أو الأساتذة الباحثين، وإن كُنّا نعتقد بأن جدوى ذلك لن يكون ما لم تتعاضد الجهود وتتوحد لأجل التعبئة الفكرية الفردية والجماعية والتحسيس بشناعة هاته الممارسة، وتنوير عقول الطلبة ومخرجات الجامعة بضرورة إعادة البريق للسمعة الأخلاقية للبحث العلمي وقداسية الجامعة كمنبر للفكر.

وتأتي هذه الورقة العلمية بشقيها النظريين لتثري النقاش حول مفهوم السرقة العلمية وما موقعها من ملف أخلاقيات البحث العلمي، في محاولة منا للإجابة على التساؤلات التالية:

- ✓ ماهي السرقة العلمية؟ ما أنواعها؟ التي ربما قد تمارس تحت مسميات أخرى؟
- ✓ ماهي طرق الكشف عنها؟
- ✓ ماذا يقصد بأخلاقيات البحث العلمي؟ وماهي القوانين التي سُنّت لضبط الأمانة العلمية للبحث العلمي؟

2- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة عبر قيمة موضوع الأمانة العلمية والتي تقابلها السرقة العلمية للبحوث العلمية والأكاديمية، والتي تنبثق أيضا من أهمية أخلاقيات مهنة البحث العلمي الموضحة عبر نصوص تحفظ حقوق الملكية الفكرية والعلمية.

3- أهداف الدراسة:

سعيًا عبر هذه المقالة الى توضيح حدود السرقة العلمية، تبيان أهم ما تصطبغ به من مظاهر، عرض أهم البرمجيات الكفيلة للكشف عن الانتحال العلمي، وكذا توضيح النصوص القانونية المنظمة لنزاهة البحث العلمي.

أولاً: السرقة العلمية.

لها عدة مسميات منها السرقة الفكرية وسرقة حقوق التأليف، وهي عكس الأمانة العلمية و هي المسؤولية التي تقع على عاتق الباحث والمبدع والمفكر وكل من ينتمي الى السلك الأكاديمي في نسب المعلومات الى قائلها، مع الحفاظ وعدم المساس بأفكار الغير .

1. مفهوم السرقة العلمية: هي كل شكل من أشكال النقل غير القانوني، وتعني أخذ شخص لعمل شخص آخر ويدّعي أنه عمله هو، وهو سلوك خاطئ سواء كان متعمداً أو غير متعمد (سليمان و آخرون، 2013، ص 08).

أما الانتحال فهو تبني لأفكار وكتابات أو اختراعات شخص آخر، والتصرف فيها كما لو كانت نتاجه الخاص دون الإشارة الى مصدر هذه الأفكار أو الكتابات أو الاختراعات سواء كان ذلك بقصد أو بغير قصد (دليل الطالب لتجنب الانتحال " السرقة الادبية").

وقد أشار "سيد الهواري" أن الأمانة العلمية هي وسيلة للتدليل على أصالة البحث وجودته، وبها يتمكن القارئ من الرجوع الى الأصل لمعرفة نص الكلام" (الهواري، 2004، ص422).

ويشير ذات الباحث أنّ الأمانة العلمية هي الإشارة الى مصدر كل فكرة وكل نص وكل بيان وكل رقم، وكل شكل وكل جدول على أنّ يشمل ذلك إسم المرجع أو المصدر واسم مؤلفه واسم ناشره، ومكان النشر وتاريخه ورقم الطبعة، وبصفة خاصة رقم الصفحة حتى يمكن الرجوع الى المصدر إذا أريد التثبت مما ورد بالتقرير أو المقالة أو الرسالة. (الهواري، 2003).

كذلك من الأمانة العلمية عدم كتابة قائمة مراجع كبيرة في نهاية البحث دون الاستفادة منها في المتن، ويعد ذلك من باب التضليل العلمي ويمثل عيباً كبيراً في حق ذلك الباحث (الهواري، 2003)، وهو جمع وحشو للمعلومات في إشارة الى وفرة التنظير حول فكرة ما، غير أنّ الحقيقة إنما تنم عن ضعف فكري لذلك الناقل وعجزه الأكاديمي عن تنظيم الأفكار وتلخيصها.

إنّ مفهوم الأمانة العلمية يقابله مفهوم الانتحال والسرقة العلمية والتي قد تتجنس بعديد الصياغات، و نقول أنّ السرقة العلمية تشتمل على عدة مفاهيم و صياغات منها:

✓	Vol scientifique	السرقة الفكرية
✓	Vol intellectuelle	السرقة الأدبية
✓	La piraterie littéraire	القرصنة الأدبية
✓	Plagiat	الانتحال

ويُشاع في الأوساط الجامعية المصطلح الأخير Plagiat، وتشير المصطلحات الأربعة الى الإخلال بالأمانة الفكرية والأدبية.

2. أشكال السرقة العلمية.

قد تتخذ عدة أشكال أو أنواع لكنها تعكس في مجملها سلب أفكار الغير والمساس بحقوقهم، ونذكر ما أشار اليه "دليل عمادة التقويم والجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في سلسلة دعم التعلم والتعليم في الجامعة" - و للإشارة فهي سلسلة رائعة تبنتها العمادة وهي موجهة للطلبة لتجنب الوقوع في فخ السرقة العلمية وهي سلسلة تنويرية وإرشادية نعتقد أن الجامعة الجزائرية في أمس الحاجة إليها، ومن تلك الأنواع نذكر:

- أخذ معلومات دون بيان المصدر (كأن يأخذ الطالب أفكار شخص و لا ينسبها اليه؛ أي ينسبها الى نفسه).
- نقل عمل قام به طلاب أو باحثون آخرون (وهنا قد يكون النقل جزئيا أو كاملا).
- دفع المال لشخص أو أطراف أخرى تقوم بهذا العمل (عادة هؤلاء لا يكتثرون بذكر مصدر المعلومة).
- النقل من الأنترنت؛ وربما السبب هنا هي وفرة وتراكم المعلومات والبحوث على شبكات الأنترنت، وسهولة نقل النصوص والأبحاث ولاسيما بخاصية (النسخ واللصق) (copier- coller)، كما وأن الأبحاث المتوافرة على شبكات الأنترنت حالها حال المعلومات الموجودة في الكتب الورقية ولها حقوق التأليف. (سليمان و آخرون، 2013، ص ص 12- 13).

كل هذه الأنواع ترمي الى فعل أخذ معلومات أو صور أو أشكال أو تصاميم أو أفكار مصوغة بطريقة ما وعدم الإشارة الى مؤلفها أو كُتّابها سواء في متن البحث (التهميش) أو في آخر /ذيل البحث أي التوثيق.

وفي دراسة وصفية تحليلية أجرتها كل من "هيفاء مشعل الحربي و ميساء النشمي الحربي تحت إشراف الدكتورة "بدوية البسيوني" خلال الموسم الجامعي 2014/ 2015 بجامعة طيبة حول "برمجيات كشف السرقة العلمية" أشارت الباحثتان الى أنواع معينة من السرقة العلمية ومنها: (مشعل الحربي و النشمي الحربي، 2014، ص ص 12- 13).

- السرقة العلمية الناتجة عن النسخ واللصق؛ وتكون باستخدام جملة أو تعبير استخداما حرفيا دون الإشارة الى المصدر.
- السرقة العلمية باستبدال كلمات؛ وهي اقتباس جملة من أحد المصادر وتغيير بعض كلماتها لتبدو مبتكرة، إذ من المفروض تفادي ذلك بوضع ما تم اقتباسه بين علامتي التنصيص وذكر المصدر.

- السرقة العلمية للأسلوب؛ ويقصد بها اتباع نفس طريقة كتابة المقالة الأصلية وهي سرقة للتفكير المنطقي الذي اتبعه المؤلف الأصلي لهندسة عمله.
- السرقة العلمية باستخدام الاستعارة؛ وهنا يجب أن تُسند إلى مرجعيتها.
- السرقة العلمية للأفكار؛ في حال الاستعانة بفكرة أبدعها باحث أو مقترح قدمه لحل مشكلة ما وهنا يجب نسبها إليه وبوضوح.

3. بعض الأخطاء الشائعة من قبيل (باب) السرقة العلمية.

ونورد هنا بعض الأخطاء الشائعة كما وردت في دليل الطالب لتجنب الانتحال أو السرقة الأدبية، (2005)؛ ولعلها تحدث يوميا في كل جامعة:

- ✓ اعتقدت أنه كان يكفي ادراج اسم المرجع المستخدم في البليوجرافيا بدون تحديد المقطع المقتبس ضمن النص.
- ✓ قمت بتدوين العديد من الملاحظات قبل كتابة بحثي ثم نسيت مصدر تلك الأنترنت.
- ✓ اعتقدت أن بإمكانني نسخ النص طالما قمت باستبدال بعض الكلمات فيه.
- ✓ اعتقدت أن الانتحال يقتصر على المقالات والبحوث الأكاديمية ولا ينطبق على المحاضرات أو المشاريع الطلابية المشتركة.
- ✓ اعتقدت أن بإمكانني استخدام الملاحظات التي دونتها خلال المحاضرات.
- ✓ لم أكن أعرف أنه يتوجب ذكر مواقع الأنترنت المستخدمة.
- ✓ تأخرت في تقديم بحثي ولم يكن لدي الوقت لذكر المصادر.

وفي هذا السياق ننوه أن هذه الأخطاء الأكثر شيوعا وممارسة كثيرا من قبل الطالب وحتى الأستاذ الباحث، مثلما أسلفنا في مقدمة هذه الورقة البحثية، فقد تنشأ الطالب بجملة من الأخطاء دون تصحيحها وبالتالي قد يمارس السرقة والانتحال العلمي دون أن يعي ذلك ودون أن يقيم مدى صعوبة وسلبية هذه الممارسة، وأمام هذه الوضعية المتردية يجدر بنا كأساتذة ومكونين لأجيال المستقبل وضع قاعدة رصينة تخدم أسس البحث العلمي وضرورة تلقين أساليب الاقتباس والتهميش وتوثيق المراجع بكل أنواعها للطلبة وتبنيان السلوك الصحيح من الخاطئ.

4. أسباب شيوع وانتشار ظاهرة السرقة العلمية.

لقد باتت السرقة الفكرية والأدبية متفشية عبر كل ربوع الكليات والجامعات الجزائرية والعربية، وبين الفينة والأخرى نسمع أو نشاهد تقارير تكشف وتفضح هذه الممارسة، غير أن الكلام عنها وكشفها ليس برادع لها، ولعل الأسباب عديدة ومتظافرة، وعموما يمكن مناقشة مثل هذه الأفكار والخروج بحلول وآليات تضبط وتحمي العمل العلمي والأكاديمي وقد أورد الباحث "عصام تليمة" في مقال له بعنوان (السرقة العلمية...ظاهرة العصر 1430هـ/2009م، ص 22) جملة من الأسباب أتفق معه فيها إلى حد كبير ومنها:

- **غياب الوازع الديني :** فبلا ضمير حي يقط، يجعل صاحبه يتذكر وقوفه بين يدي الله عزّ وجلّ يحدث ما يحدث، ويأتي الخلل الخلقي، الذي يؤدي بصاحبه إلى سرقة جهود الآخرين، هذا بالنسبة لنا كمسلمين أمّا للغرب فهي قضية تحرير فكر و أمانة علمية وضمير باحث.
- **العجز و التكاسل العلمي:** والتقاعس في إنجاز أبحاث تروي عطش الباحثين وتجب عن تساؤلاتهم البحثية في مختلف التخصصات.
- **حب التنافس في كثرة المؤلفات:** وكثرة النشر للمقالات الشبيهة بالعلمية وفي هذا الكثير من التضليل والسطو والتسلق، وللأسف ما أكثر هؤلاء.
- **إحساس السارق بأنه لن يكشفه أحد بحكم موقعه ونفوذه:** أو عدم علمه بتطور تقنيات الكشف عن التحايل والسرقة وهي برمجيات جد متطورة و للأسف الدول الغربية قطعت أشواطاً كبيرة في هذا المجال، ونوعاً ما تحسنت الخدمة في بعض الدول العربية أما في الجزائر فلا زالت موضع المهد.
- **غياب الأجهزة والبرمجيات الإلكترونية:** على مستوى المكتبات، وبالتالي دراية السارق بأنه لن يكتشف وإلاّ بعد مرور سنوات طوال.
- **تسطيح البحث العلمي** ويقصد بالمصطلح المرور على البحوث العلمية مرور الكرام دون التدقيق في التفاصيل والتأكد من النتائج وهو حال البحث العلمي في الجزائر فكثيرة هي مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه التي لم تحض حتى بقراءة سريعة أو مفصلة من الأستاذ المشرف ولا من اللجنة التي أوكلت لها مهمة التقييم والمناقشة ولا يكلف ذاك الأستاذ أو البروفيسور نفسه عناء التأكد من سرقة الأطروحة كلها أو جزء منها.
- **عدم الاهتمام بأخلاقيات ممارسة البحث العلمي** وعدم التلقين الجيد للطلاب أسلوب الاقتباس والنقل المشروع للمعلومات، فيدرس مقاييس تخص المنهجية على اختلاف مذاهبها وتهمل كيفية الاقتباس والتحذير من عواقب الاحتيال العلمي، وهنا أعتقد أنه من الضروري إعادة صياغة هذه الأفكار في مقاييس موزعة على مدى سنوات التدريس، فذلك الطالب الذي يسرق بحث زميله أو أستاذه سيصبح لاحقاً مدرساً أو أستاذاً ويتفنن في سرقة أعمال غيره داخل مؤسسته أو من خارجها.

5. الآثار الوخيمة للسرقة العلمية.

لعل القاصي والداني يدرك ثمن الفعل الشنيع وانتحال أعمال الغير ونسبها الى أشخاص أو هيئات لم تتعب ولم تناضل للوصول الى تلك النتائج ومن جملة الآثار جد السلبية هو تنشئة جيل أكاديمي هش وضعيف و طفيلي.

إن نتائج عدم أمانة العلمية أو السرقة والبلطجة الفكرية وخيمة وأهم ما تستهدفه هي رفعة وارتقاء هؤلاء المزورين والمنتحلين الى مناصب عليا قد تترافق بتقلدهم مهام عليا في القطاع وهو حال البلاد وغيرها من الدول العربية، والآخر الثاني يكمن في تشويه سمعة ودرجة البحث العلمي في تلك الجامعة وربما المساس بسمعة البلاد فالدول إنما ترقى بالعلم وتنحط من دونه، و في هذا السياق نتحدث عن النكسات العديدة التي ألمّت بقطاع التعليم العالي في الجزائر ففي كل سنة وعقب التقييمات العالمية تجد الجزائر نفسها خارج تصنيف الجامعات العالمية وحتى الافريقية والعربية أو أنّ واحدة من جامعاتنا المبدجلة ترتب في ذيل قائمة جامعات العالم وهنا نود الإشارة الى ما ورد في مقال لجريدة قناة الجزائر المعنون ب" الأبحاث المزورة تسقط جامعات جزائر في ذيل التصنيف (قناة الجزائر، 07 مارس 2016

بقلم حسام الدين فضيل؛ حيث أشار أن تصنيف شنغهاي الدولي للجامعات لم يتضمن إسم أي جامعة جزائرية ضمن أفضل 500 جامعة على المستوى العالمي وهذا حسب التقرير الصادر في فبراير /شباط 2016، وقد اعتمد التصنيف على الأداء الأكاديمي وكذا حجم الدراسات والأبحاث المنشورة في المجالات العلمية.

كما قامت مؤسسة "تايمز هابر إيديوكيشن" البريطانية الأكاديمية المتخصصة، بإسقاط جميع الجامعات الجزائرية في تصنيف أفضل 800 جامعة في العالم لشهر ديسمبر/كانون الأول الماضي(2017)، ويقوم الترتيب على معايير التدريس والبحث ونقل المعرفة، بينما يقيم تصنيف "ويبومتريكس" العالمي للجامعات، الذي يصدر من إسبانيا عن المجلس العالي للبحث العلمي ويغطي 25 ألف جامعة، جامعة جيلالي ليايس بسيدي بلعباس غربي الجزائر في المرتبة 1733 عالميا و الـ 21 عربيا كأفضل ترتيب لجامعة جزائرية وفقا لتصنيف شهر يناير/كانون الثاني الماضي، واحتلت جامعة سعد دحلب بالبلدية المركز 3760 عالميا و 89 عربيا، فيما جاءت جامعة خنشلة شرقي الجزائر(جرت فيها أكثر وقائع السرقات) في المرتبة 14393 عالميا والـ 389 على الصعيد العربي.

و يقول الباحث الجامعي الأكاديمي الجزائري، عمار عبد الرحمن، لـ "العربي الجديد"، إن سبب احتلال الجامعات الجزائرية المراكز الأخيرة في التصنيفات العالمية هو ضعف الأبحاث العلمية المنجزة وعدم تمويل مراكز البحث في الجزائر، والأهم من ذلك هو سرقة الأبحاث العلمية، وكذا سوء التسيير على مستوى الجامعات من خلال تعيين عمداء ومسؤولين غير مؤهلين خاصة في تخصص العلوم الاجتماعية والإنسانية.

6. **آليات صد السرقة العلمية:** سلوك السرقة والانتحال العلمي شائع في كل دول العالم وليس في الجزائر فقط، لذا عكفت كبرى الجامعات العالمية الى إحداث آليات أو برمجيات للحد من هذه الممارسة وهي متوافرة باللغة الانجليزية والفرنسية، وتم الإجتهد في توفيرها بالنص العربي وهي عديدة ونذكر منها (مشعل الحربي و النمشي الحربي، 2014، ص ص 21- 26):

- **برنامج مجاني صممه الباحثة الصالحة الزهراني** من جامعة الطائف بالتعاون مع ناعومي سالم من جامعة التكنولوجيا في ماليزيا بهدف الكشف عن السرقة العلمية بالنص العربي لواجبات الطلبة، وهو صالح للتعامل مع رسائل الماجستير والدكتوراه.
- **برنامج Aplag وهو اختصار لـ Plagiarism Arabic** وهو أحد برمجيات كشف انتحال النصوص عربية المنشأ صدر بقسم علوم الحاسب بجامعة الملك سعود سنة 2011، يعتمد على التمثيل المنطقي للنصوص ك فقرات وجمل وكلمات وتأخذ كل عبارة وكل كلمة اعدادا صحيحة تعبر عنها بترتيب ورودها في النص.
- **نظام QARNET قارنات** وهو نظام حاسوبي متقدم يساعد المعلمين والباحثين والكتاب لتحديد أصالة محتوى الانتاج الفكري المكتوب وكشف غير الاصلي والسماح لهم بتجنب بعض الاخطاء التي عادة ما تقع عندما يقدمون اعمالهم، رغم توافر هذا النظام باللغات الأخرى فقد تأخرت اللغة العربية نوعا ما.
- **برنامج Plagiarism Detector** وهو برنامج مجاني يقوم بكشف الانتحال عن طريق مضاهاة أكثر من 8 مليار صفحة ويب ويتم توضيح اذا ما كان المحتوى مسروقا.

➤ برنامج Turnitin وهو من أقدم البرامج صدر عام 1996م من طرف مجموعة من الباحثين بجامعة كاليفورنيا، ويعتبر من أكثر برمجيات كشف الانتحال انتشارا حيث يدعم 31 لغة من بينها اللغة العربية ويستعمل في 10 آلاف مؤسسة تعليمية عبر 126 دولة وضمن 2500 جامعة.

➤ وهناك عدد كبير جدا من التقنيات والبرامج المطورة والمعدلة وفق اللغة العربية وحسب كل التخصصات المتاحة ولكن وللأسف لا تزال الجزائر والجامعة الجزائرية بعيدة كل البعد عن هذه التكنولوجيات وربما وحسب العديد من المختصين أن عدم استعمال مثل هذه التقنيات وتزايد آفة السرقة العلمية هو السبب في عدم تصنيف أي جامعة جزائرية ضمن مصاف الدول والجامعات المتطورة والنزيهة.

وهنا نورد قرار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم 933 والذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها والمؤرخ في 28 جويلية 2016م وبالضبط في الفصل الثاني، والذي عرّف السرقة العلمية على أنها كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى.

ولهذا تعتبر سرقة علمية ما يأتي:

1. اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو مقاطع الكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين.
2. اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين ودون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين.
3. استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها وأصحابها الأصليين.
4. استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره وأصحابه الأصليين.
5. نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة باعتباره عملا شخصيا.
6. استعمال إنتاج فني معين أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الإشارة الى مصدرها وأصحابها الأصليين.
7. الترجمة من إحدى اللغات الى اللغة التي يستعملها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الاستاذ الباحث الاستشفائي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم والمصدر.
8. قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بإدراج اسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في اعداده.
9. قيام الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث آخر لم يشارك بإنجاز العمل بإذنه أو دون إذنه بغرض المساعدة على نشر العمل استنادا لسمعته العلمية.

10. قيام الأستاذ الباحث أو الاستاذ الباحث الاستشفائي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث أو إنجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي.

11. استعمال الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر أعمال الطلبة ومذكراتهم كمدخلات في الملتقيات الوطنية والدولية أو لنشر مقالات علمية بالمجلات والدوريات.

12. إدراج أسماء خبراء ومحكمين كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية أو في المجلات والدوريات من أجل كسب المصداقية دون علم وموافقة وتعهد كتابي من قبل أصحابها أو دون مشاركتهم الفعلية في أعمالها.

وفي هذا المقال أعتقد جازمة أن جُلّ أنماط وأنواع السلوكيات التي صنفها القرار رقم 933 هي ممارسة بعلم أو بجهالة من قبل شريحة عريضة من الأساتذة المبتدئين والدائمين، وأعتقد أنه حان الوقت لدق ناقوس الخطر وبداية توضيح أبجديات السرقة العلمية ووضع النقاط على الحروف وتصنيف ما يقوم به الأستاذ الجامعي، هل ما يقوم به بحث وإنجاز أو هو سرقة وانتحال وبلطجة بحوث ودراسات.

وقصد مواجهة ورفع التحدي ضد هذه الممارسة اتخذت الوزارة الوصية (التعليم العالي والبحث العلمي) عدة تدابير للوقاية من السرقة العلمية، ونصت في فرعها الأول على تدابير التحسيس والتوعية، **حيث المادة 04:** تلزم مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي باتخاذ تدابير تحسيس وتوعية تخص لاسيما:

- تنظيم دورات لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين حول قواعد التوثيق العلمي وكيفية تجنب السرقات العلمية.
- تنظيم ندوات وأيام دراسية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين الذين يحضرون أطروحات الدكتوراه.
- إدراج مقياس أخلاقيات البحث العلمي والتوثيق في كل أطوار التكوين العالي.
- إعداد أدلة اعلامية تدعيمية حول مناهج التوثيق وتجنب السرقات العلمية في البحث العلمي.
- إدراج عبارة التعهد بالالتزام بالنزاهة العلمية والتذكير بالإجراءات القانونية في حال ثبوت السرقة العلمية في بطاقة الطالب وطيلة مساره الجامعي.

أما فيما يخص تدابير الوقاية فقد نص القرار في فرعه الثالث على جملة من التدابير منها ما نصت عليها المادة رقم 06 وهي:

- تأسيس على مستوى موقع كل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي قاعدة بيانات لكل الأعمال المنجزة من قبل الطلبة والأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الاستشفائيين والباحثين الدائمين حسب شعبهم وتخصصاتهم وسيرتهم الذاتية ومجالات اهتماماتهم العلمية والبحثية بالاستعانة بخبرتهم من أجل تقييم أعمال وأنشطة البحث العلمي.

- شراء حقوق استعمال مبرمجيات معلوماتية كاشفة للسرقات العلمية بالعربية واللغات الأجنبية أو استعمال البرمجيات المجانية المتوفرة في شبكة الانترنت وغيرها من البرمجيات المتوفرة أو انشاء مبرمج معلوماتي جزائري كاشف للسرقة العلمية.
- **المادة 07:** يتعين على كل طالب أو أستاذ باحث أو استاذ باحث استشفائي جامعي أو باحث دائم عند تسجيل موضوع بحث أو مذكرة أو أطروحة إمضاء التزام بالنزاهة العلمية يودع لدى المصالح الإدارية المختصة لوحدة التعليم والبحث، علما أن أنموذج التعهد موجود بملف القرار.

ثانياً: أخلاقيات مهنة التعليم العالي:

تتمينا منا للنص القانوني الذي يحفظ الأمانة العلمية ويَجرم سلوك السرقة العلمية نستعرض فيما يلي ملف أخلاقيات مهنة التعليم العالي ولاسيما شق البحث العلمي، ويجدر بنا أولاً تقديم تعريف لأخلاقيات المهنة La déontologie إذ يعرفها القاموس الكبير في اللغة الفرنسية على: " أنها نظرية الواجبات التي لها علاقة بوضعيات ملموسة يحكمها الخيار الادبي" (عبد الوافي زهير، د. س)، وهي " مجموعة القوانين الادبية التي تحكم سلوكات اعضاء مهنة معينة.

وفي اللغة الانجليزية فنجد كلمة Déontology تنقسم الى قسمين: (déon: ومعناها واجب، و logy: معناها نظرية)، إن مصطلح أخلاقيات المهنة حديث التداول لكنه وجد منذ زمن سقراط فيما يعرف بقسم سقراط الذي يعتبر مجموع القوانين الأخلاقية الخاصة بالطب والمدونة منذ 400 سنة قبل الميلاد، ولعل هذا دليل على ما توليه المجتمعات من قيمة للممارسة النبيلة لمهنة ما والابتعاد عن الشبهات وربما عن الاساءة للبشرية. (عبد الوافي زهير، د. س)

وكل مواثيق أخلاقيات المهن المختلفة عبر ربوع العالم إنما هدفها ضبط سيرورة مهنة ما وضمان استمرار مزاولة تلك المهنة بشكل يحفظ حقوق الطرفين (الممارس والمتلقي لتلك المهنة) وتحديد واجبات وحدود ومسؤوليات كل الاطراف، وهناك مواثيق عديدة تخص الصحافة والتعليم والأمن والطب والصيدلة و علم النفس والارطوفونيا والتعليم الجامعي...

وبالنسبة لميثاق أخلاقيات مهنة التعليم العالي وبالضبط في الجزائر فقد تم سنة 2005 تنصيب مجلس أخلاقيات و آداب المهنة الجامعية لتكرس من بعدها سنة 2006 للنقاش حول طريقة سيره و عمله، و قد تطرق الجامعيون الذين أحيوا النقاش بعرض تجاربهم و مناقشة الإمكانيات التي سُخرت لتفعيل و بلورة هويته قصد توطيد القيم الأخلاقية في الوسط الجامعي.

هذا الميثاق متوفر في موقع وزارة التعليم العالي وتقريبا في كل مواقع الجامعات الجزائرية (طبعة 2010) (موقع وزارة التعليم العالي، <https://www.mesrs.dz/preamble>) تيسيرا للاطلاع عليه للأطراف المعنية وقد صيغت له ديباجة ثم عرض المبادئ الأساسية لميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعية و بعض الحقوق والالتزامات لكل اطراف الجامعة، وعموما نعرض البعض منها بقليل من التعليق:

أولاً: عرض المبادئ الأساسية لميثاق الاخلاقيات والآداب الجامعية: وهي في مجموعها سبعة مبادئ وهي:

1. النزاهة والإخلاص: حفظا للمهنة من كل اشكال الفساد.
2. الحرية الأكاديمية: وهي ركن أساسي للنشاطات العلمية وذلك بالتعبير عن الرأي النقدي بدون رقابة أو إكراه.
3. المسؤولية والكفاءة: وهما مفهومان متكاملان، يعززان بفضل تسيير المؤسسة تسييرا قائما على الديمقراطية والأخلاق ومشاركة كل أطراف المؤسسة فيه ما عدا ما يخص البحث العلمي.
4. الاحترام المتبادل: بنبذ كل أشكال ممارسة العنف الجسدي واللفظي، والاحترام المتبادل بغض النظر عن التفاوت الهرمي للوظائف.
5. وجوب التقيد بالحقيقة العلمية والموضوعية والفكر النقدي: تحقيقا للأمانة الأكاديمية.
6. الانصاف: ويقصد به الموضوعية وعدم التحيز في التعيين والترقية.
7. احترام الحرم الجامعي: بنبذ كل الممارسات التي من شأنها الحط من قيم ومبادئ الجامعة.

ثانياً: الحقوق والالتزامات وتضم:

➤ **حقوق والتزامات الأستاذ الباحث في التعليم العالي** باعتباره مكونا لإطارات الدولة ويجب أن يحظى بفرصة التوظيف ضمن مؤسسات التعليم العالي وان يمارس مهنته بأمان ويستفيد من كل الوسائل والامكانيات البيداغوجية وان يتقاضى راتبا يضمن له العيش الكريم وان يعامل بكل احترام من قبل كل اطراف الجامعة.

➤ **التزامات الأستاذ الباحث:** وهي مجموع الواجبات التي يتعين على الأستاذ التقيد بها ومنها احترام ميثاق أخلاقيات المهنة وأن يكون كفوا أكاديميا آمينا (حفظ أسرار لجان المداولات والمجالس العلمية والتأديبية) ونزيتها في تقييمه (عدم التمييز بين طلبته وزملائه اعتبارا للجنس أو الانتماء أو مصلحة ما) ودؤوبا في عمله متفانيا ومتماشيا مع مسار الأبحاث العالمية ليكون قدوة للنشء.

➤ **حقوق وواجبات الطالب الجامعي:** ويضم هذا البند جملة من حقوق الطالب كطرف فاعل في العملية التعليمية؛ كحقه في التكوين الجيد والتأطير وعدم التمييز والوضوح في تقديم البرنامج وأسلوب التقييم في الامتحانات وحقه في الطعن في نتائج الامتحانات وغيرها...

وأیضا تقع على عاتقه جملة من الواجبات منها احترام قوانين المؤسسة والعمل على احترام كافة أطراف الأسرة الجامعية وتقديم بيانات صحيحة والحفاظ على مستلزمات المؤسسة....

➤ **حقوق والتزامات الموظفين الإداريين والتقنيين في التعليم العالي:** وتضم حقوق الموظفين وواجباتهم لضمان السير الجيد لعملية التعليم والتكوين الجامعي.

وقد ورد في القرار الوزاري رقم 933 في فصله الرابع نص يحث على إنشاء وتشكيل مجلس وأخلاقيات المهنة الجامعية وهذا حسب المادة رقم 08 ويسمى " مجلس أخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة".

أما المادة رقم 09 فقد حددت أن يتشكل المجلس من عشرة أعضاء من مختلف التخصصات وفق المعايير التالية:

- ✓ النزاهة العلمية.
- ✓ عدم التعرض لأي عقوبة تأديبية تتعلق بأخلاقيات المهنة وآدابها.
- ✓ السيرة الأكاديمية و العلمية.
- ✓ الإنتماء لذوي الرتب العليا في المؤسسة.
- ✓ التعهد الكتابي بالالتزام بقواعد النزاهة والسرية والموضوعية والإنصاف في العمل.

أخيرا ننوه أن أعضاء مجلس آداب واخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة يتم اختيارهم من بين الأساتذة الباحثين والاساتذة الباحثين الاستشفائيين والباحثين الدائمين في حالة نشاط بوحدة التعليم والبحث أو مؤسسة البحث، وتدوم عهدة هؤلاء الأعضاء أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، ويترأس المجلس شخصية علمية ذي سمعة مؤكدة يعينه الوزير المكلف بالتعليم العالي. (وهذا طبقا للمادة 10. 11. 12 من ذات القرار).

أما بالنسبة لمهام المجلس فهي:

- دراسة كل أخطار بالسرقة العلمية واجراء التحقيقات والتحريات اللازمة.
- تقدير درجة عدم الالتزام بقواعد الاخلاقيات المهنية والنزاهة العلمية.
- تقدير درجة الضرر اللاحق بسمعة المؤسسة وهيئاتها العلمية.
- إحالة كل حالة تتعلق بالسرقة العلمية على الجهات الادارية المختصة.

بعض المقترحات :

يمكن اقتراح بعض النقاط نعتقدها مفيدة جدا لثمين النصوص القانونية المجرمة لفعل السرقة العلمية ونذكر منها كاجتهاد منا فقط:

- إعادة النظر في عروض التكوين الخاصة بضبط المقاييس الواجب تدريسها لطلاب الجامعة، ولاسيما مقياس أخلاقيات مهنة التعليم العالي و مبادئ النزاهة العلمية لكلا الطرفين- الأستاذ والطالب-
- عقد دورات تكوينية وأيام أو جلسات تحسيسية بأهمية الأمانة العلمية والتنويه الى مفسد السرقة العلمية؛ وتحديد القوانين التي تنص على ذلك مع توضيح درجات العقوبات التي تلي سلوك السرقة(للأسف يعتقد الغالبية أن هذا الفعل لا عقوبة عليه).
- إعداد دليل يخص ملامح وأشكال السرقة العلمية الأكثر شيوعا والممارسة من طرف الطالب، حتى نتفادى ممارسته لنفس الأشكال عن جهالة منه.
- تكوين طلبة الدفعات النهائية المقبلين على التخرج (الثالثة ليسانس و الثانية ماستر) وكذا المسجلين في طور الدكتوراه، تكوينا نوعيا يخص استعمال برمجيات الكشف عن السرقة وذلك لتطبيقها وحماية أنفسهم من الوقوع في فخ السرقة خلال تعاملهم مع زملائهم وأساتذتهم.

خاتمة:

لقد كانت ضريبة مسايرة التقدم والركب العلمي في الدول العربية والجزائر كأنموذج انحراف الباحث طالبا كان أو أستاذا عن المسار الصحيح للبحث العلمي، ووجدت تلك المجموعات في الانتحال والسرقة متنفسا لها وتلبية لمطالبها الوصلية، فبات يسيرا عليها إنجاز أطروحات ورسائل ماجستير من أتعاب غيرهم دون حسيب ولا رقيب، وهنا نود الإشارة أنّ محاربة آفة السرقة العلمية مستفحلة وبوفرة رغم كل صرخات الجرائد التي وصلت حد ذكر الأسماء وأصحاب المناصب كاملة ولكن لا جدوى فمن يُقدّم على فعل مغل بآداب البحث العلمي لا يكثرث إذا ما ذكر اسمه ونعت بالسارق، وهنا ربما تقع المسؤولية على من يجب عليه تفعيل العقوبات والتذكير بها، ورغم الإيجابيات الواردة في القرار الأخير رقم 933 الذي تحدثنا عنه سلفا؛ لكن يبقى التنفيذ و الصرامة والنزاهة في تطبيقه، ونأمل أن تواكب الجامعات الجزائرية على الأقل مثيلاتها من الجامعات العربية التي قطعت أشواطا معتبرة في هذا المجال. وختاما ننوه بأن سلوك السرقة والغش العلمي كباقي الممارسات السلوكية يقتضي إعادة تنوير الرأي العام، وإحياء المبادئ الأخلاقية وتوعية فكر الطلبة قدر الإمكان بالتبعات السلبية للسرقة والخرق العلمي، ونعتقد أن المهمة والمسؤولية مجتمعية تطال كل الأطراف الفاعلة في الوسط العلمي وبالأخص الأساتذة والمكونين للأجيال.

وديننا الحنيف ما فتك ينهر المسلم عن هتك حقوق غيره، ولعل سلوك السرقة الفكرية والعلمية أبشع بكثير من السرقة المالية أو مادية ونصوص القرآن الكريم وصحيح السنة النبوية حافلة جدا بتشجيع الباحث المسلم على طلب العلم والسعي فيه سعيا مقبولا لا مشبوها فيه. ووجب علينا حث الطلبة على الاقتباس الصحيح والنقل المشروع، وتحذيرهم من عواقب الانتحال ولو كان يسيرا من بحث زميله، فمن عود نفسه على اللامرعية هانت عنده كل أنواع الممارسات وبات متيقنا بقدرته على أخذ حقوق الغير وفي هذا دمار لكل أطر التعليم والتكوين وقَداسة البحث العلمي الذي بجلته الأديان والكتب السماوية وعلى قمتها القرآن الكريم.

قائمة المراجع:

دليل الطالب لتجنب الانتحال- السرقة الأدبية-(2005). تم استرجاعه بتاريخ: 2019/03/16 من موقع الالكتروني:

<https://www.hw.ac.uk/students/doc/plagiarismguidearabic.pdf>

سليمان بن عبد الله أبا الخيل و آخرون، 2013 م/ 1434 هـ، سلسلة دعم التعلم والتعليم في الجامعة، عمادة التقويم والجودة بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، المملكة العربية السعودية، موقع الالكتروني:

<https://units.imamu.edu.sa/colleges/science/FilesLibrary/Documents/08.pdf>

عبد الوافي، زهير.(د.س). محاضرات في منهجية البحث في علم النفس العيادي وأخلاقيات المهنة، لطلبة السنة رابعة عيادي، قسم علم النفس جامعة محمد خيضر بسكرة.
عصام تليمة، السرقات العلمية- ظاهرة العصر – (1430هـ-2009م). مجلة الوعي الإسلامي العدد: (532) وزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.

قناة الجزائر، 07 مارس 2016 بقلم حسام الدين فضيل

<http://www.algeriachannel.net/2016/03/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%AD%D8>

القرار الوزاري رقم 933 (28 جويلية 2016) يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية (PDF) تم استرجاعه من الموقع الالكتروني:

<http://www.univ-msila.dz/ar/wp-content/uploads/2016/08/PLAGIAT.pdf>

مشعل الحربي، هيفاء و ميساء، النمشي الحربي. (2015/2014) برمجيات كشف السرقة العلمية - دراسة وصفية تحليلية-بحث بإشراف بدوية البسيوني، قسم المعلومات ومصادر التعلم. كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة طيبة.

ميثاق أخلاقيات المهنة الجامعية، (أفريل 2010)، مأخوذ من موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من الموقع الالكتروني: <https://www.mesrs.dz/preamble>

<https://services.mesrs.dz/EthiqueDeontologie/DocumentsCharte/5-AR-Charte2010.pdf>

الهواري، سيد محمود. (2003). أربعة نظم لتوثيق البحوث العلمية. المؤتمر العربي الثالث للبحوث الادارية والنشر، القاهرة.

الهواري، سيد محمود. (2004). دليل الباحثين في إعداد البحوث العلمية. دار الجيل للطباعة. القاهرة.